Journal Of the Iraqia University (76-9) October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

التعارض الروائي وطرق العلاج عند علماء الشيعة

الدكتور عبدالله غلامي

أستاذ مساعد، قسم الإلهيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرازي، كرمانشاه، إيران.

ORCID: 0009-0005-9314-5720

جيميل : gholami@razi.ac.ir

رجاء طه ياسين

(الكاتب المسؤول) طالبة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة رازي، كرمانشاه، إيران

جيميل: suftrhdjdiie@gmail.com

جامعة الرازي -ايران-كرمنشاه كلية الآداب والعلوم الإنسانية قسم علوم القران والحديث

الملخص

يُعدّ التعارض الروائي من المباحث المهمة في علمي الحديث والأصول عند علماء الشيعة الإمامية، لما له من أثر مباشر في استنباط الأحكام الشرعية وفهم النصوص الدينية. تناول هذا البحث مفهوم التعارض الروائي وبيان الفرق بين التعارض الحقيقي والتعارض الظاهري، كما عرض أبرز الأسباب المؤدية إلى وقوع التعارض بين الروايات، مثل اختلاف ظروف الصدور، والتقية، والنقل بالمعنى، والنسخ، وأخطاء الرواة. كما ناقش البحث أهم المناهج التي اعتمدها علماء الإمامية في معالجة التعارض، وفي مقدمتها الجمع العرفي، والترجيح بين الروايات المتعارضة، والتخيير أو التوقف عند تعذر الجمع والترجيح. كذلك تناولت الدراسة الروايات العلاجية ودورها في وضع الضوابط الشرعية لمعالجة اختلاف الأخبار، مع بيان آراء عدد من كبار العلماء كالشيخ الطوسي، والعلامة الحلي، والشيخ الأنصاري، والسيد الخوئي في تطبيق تلك الروايات. وقد خلص البحث إلى أن المنهج الإمامي في علاج التعارض الروائي يمثل نظامًا علميًا متكاملًا أسهم في حفظ انسجام النصوص الشرعية وتعزيز دقة الاستنباط الفقهي.

الكلمات المفتاحيةالتعارض الروائي، الروايات العلاجية، الجمع العرفي، الترجيح، التخيير، علماء الشيعة الإمامية، الاستنباط الفقهي.

Abstract

Narrative contradiction is considered one of the most important topics in the sciences of Hadith and Islamic legal theory (Usul al-Fiqh) among Shiite Imami scholars, due to its direct impact on deriving legal rulings and understanding religious texts. This study examines the concept of narrative contradiction and clarifies the distinction between real contradiction and apparent contradiction. It also discusses the main causes leading to contradictions among narrations, including differences in circumstances of issuance, dissimulation (Taqiyyah), transmission by meaning, abrogation, and narrators' errors. Furthermore, the research analyzes the principal methods adopted by Imami scholars to resolve contradictory narrations, such as contextual reconciliation (al-Jam' al-'Urfi), preference (Tarjih) between conflicting reports, and the principles of choice (Takhyir) or suspension (Tawaqquf) when reconciliation and preference are not possible. The study also highlights the remedial narrations and their role in establishing legal principles for resolving conflicting reports, while presenting the views of prominent scholars such as Shaykh al-Tusi, Allamah al-Hilli, Shaykh al-Ansari, and Sayyid al-Khoei. The research concludes that the Imami approach to resolving narrative contradictions constitutes a comprehensive scientific methodology that preserves the coherence of Islamic texts and enhances the accuracy of juristic deduction.**Keywords:** Narrative Contradiction, Remedial Narrations, Contextual Reconciliation, Preference (Tarjih), Choice (Takhyir), Imami Shiite Scholars, Juristic Deduction.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وآله الطاهرين، الذين حفظ الله بهم معالم الدين وأصول الشريعة. أما بعد، فإن السنة الشريفة تمثل المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وقد أولى علماء الإمامية عناية كبيرة بالروايات الواردة عن النبي الأكرم ﷺ والأئمة من أهل البيت (عليهم السلام)، لما لها من دور أساس في بيان الأحكام الشرعية وتفسير النصوص الدينية.إلا أن الباحث في التراث الروائي قد يواجه وجود روايات يظهر بينها نوع من التعارض أو الاختلاف في الدلالة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول كيفية التعامل معها والجمع بينها. وقد أدرك علماء الشيعة الإمامية هذه الظاهرة منذ وقت مبكر، فعملوا على وضع قواعد وأسس علمية دقيقة لمعالجة التعارض الظاهري بين الأخبار، بما يحفظ انسجام النصوص الشرعية ويمنع الوقوع في التناقض.ومن هنا نشأ مبحث التعارض الروائي بوصفه أحد أهم المباحث الأصولية والحديثية، حيث اهتم العلماء ببيان أسبابه ومناشئه، والتمييز بين التعارض الحقيقي والتعارض الظاهري، فضلاً عن تحديد الطرق العلمية الكفيلة برفع هذا التعارض. ومن أبرز تلك الطرق: الجمع العرفي بين الروايات، والترجيح وفق المرجحات المنصوصة أو المستنبطة، والتخيير عند تعذر الجمع والترجيح، استناداً إلى الروايات العلاجية الواردة عن أئمة أهل البيت (عليهم السلام).ويهدف هذا البحث إلى التعريف بمفهوم التعارض الروائي وأسبابه، وبيان أهم المناهج التي اعتمدها علماء الإمامية في معالجته، مع تسليط الضوء على الروايات العلاجية ودورها في حل الإشكالات الناشئة عن اختلاف الأخبار، وصولاً إلى إبراز الجهود العلمية التي بذلها علماء الشيعة في المحافظة على وحدة المنهج الاستدلالي وسلامة عملية الاستنباط الفقهي.

أولاً: أهمية الموضوع

تُعدّ السنة النبوية الشريفة وروايات أهل البيت (عليهم السلام) المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، إذ تتولى بيان الأحكام الشرعية وتفصيل ما أجمله القرآن الكريم. كما تُسهم الروايات في توضيح الأحكام العملية والعقائدية والأخلاقية، ولذلك اعتمد الفقهاء عليها في عملية الاستنباط واستخراج الأحكام الشرعية لمختلف الوقائع والمسائل المستجدة.

ثانياً: مشكلة الموضوع

قد يجد الباحث أو المجتهد روايات متعددة تتناول موضوعًا واحدًا، إلا أن ظاهرها يوحي بوجود اختلاف أو تعارض بينها، مما يثير إشكالًا في تحديد الحكم الشرعي المستفاد منها. ويؤثر هذا التعارض الظاهري في عملية الاجتهاد؛ إذ يتطلب من الفقيه بذل جهد علمي للكشف عن حقيقة التعارض ومحاولة رفعه أو معالجة آثاره وفق القواعد الأصولية والحديثية المعتمدة.

ثالثاً: أهمية الموضوع

اهتم علماء الإمامية بوضع ضوابط دقيقة لمعالجة التعارض بين الروايات، حفاظًا على وحدة التشريع ومنعًا لوقوع التناقض في الأحكام الشرعية. وتبرز أهمية دراسة هذه المناهج في التعرف على الأسس العلمية التي اعتمدها العلماء في الجمع بين الروايات أو الترجيح بينها أو التخيير عند تعذر ذلك، مما يكشف عن دقة المنهج الاستنباطي عندهم وعمقه العلمي.

رابعاً: هدف المقال ومنهجه

يهدف هذا المقال إلى بيان مفهوم التعارض الروائي وأسبابه، وتسليط الضوء على أبرز المناهج التي اعتمدها علماء الشيعة الإمامية في معالجة الروايات المتعارضة. كما يسعى إلى إبراز دور الروايات العلاجية والقواعد الأصولية في حل هذا الإشكال، مع اعتماد المنهج الوصفي التحليلي القائم على عرض الآراء العلمية وتحليلها ومناقشتها للوصول إلى النتائج المطلوبة.

المبحث الأول مفهوم التعارض الروائي وأسبابه

يُعدّ التعارض الروائي من الموضوعات المهمة في الدراسات الحديثية والأصولية، لما له من أثر مباشر في فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام الفقهية. وقد اهتم علماء الإمامية ببحث هذه الظاهرة وبيان حقيقتها وأسبابها، نظرًا لورود بعض الروايات التي يظهر بينها اختلاف في الدلالة أو الحكم. ولا يعني هذا الاختلاف وجود تناقض حقيقي في الشريعة، بل هو في كثير من الأحيان تعارض ظاهري يمكن رفعه بالوسائل العلمية المعتمدة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة مفهوم التعارض الروائي وأبرز العوامل التي تؤدي إلى ظهوره تمهيدًا لمعرفة طرق معالجته.

المحور الأول: مفهوم التعارض الروائي

يُعدّ تحديد مفهوم التعارض الروائي خطوة أساسية لفهم طبيعة الاختلاف الذي قد يظهر بين الروايات الشرعية. وقد اهتم علماء الأصول والحديث ببيان حقيقته وضوابطه، والتمييز بين التعارض الحقيقي والتعارض الظاهري. ومن ثمّ فإن دراسة مفهوم التعارض الروائي تسهم في فهم الأسس التي تُبنى عليها طرق العلاج والترجيح بين الأخبار.

أولاً: تعريف التعارض لغةً

التعارض في اللغة مأخوذ من مادة (عَرَضَ)، ويُقال: تعارض الشيئان إذا تقابلا وتمانعا، بحيث يقف أحدهما في مواجهة الآخر[١]. كما يُستعمل في معنى المقابلة والممانعة بين أمرين لا يمكن اجتماعهما على وجه واحد في محل واحد من جهة واحدة.[٢]والعَرضُ: هو الذي يُخالِفُ الطُّولَ، ومِنه اشتُقَّتِ المُعارَضةُ، فكأنَّ عَرضَ الشَّيءِ الذي يَفعَلُه مِثلُ عَرضِ الشَّيءِ الذي أتاه،[٣] تَقولُ: عارَضتُ فلانًا بمِثلِ ما صَنَعَ: إذا أتَيتَ إليه بمِثلِ ما أتى إليك[٤]، واعتَرَضَ الشَّيءُ دونَ الشَّيءِ، أي: حالَ دونَه، يُقالُ: سِرتُ فعَرَضَ لي في الطَّريقِ عارِضٌ مِن جَبَلٍ ونَحوِه، أي: مانِعٌ يَمنَعُ مِنَ المُضيِّ، ومِنه اعتِراضاتُ الفُقَهاءِ -لأنَّها تَمنَعُ مِنَ التَّمسُّكِ بالدَّليلِ- ومِنه تَعارُضُ البَيِّناتِ؛ إذ كانت كُلُّ واحِدةٍ تَعتَرِضُ الأخرى وتَمنَعُ نُفوذَها.[٥] وقيلَ: التَّعارُضُ: هو تَفاعُلٌ مِنَ العُرضِ، وهو النَّاحيةُ والجِهةُ، وكأنَّ الكَلامَ المُتَعارِضَ يَقِفُ بَعضُه في عُرضِ بَعضٍ، أي: ناحيَتِه وجِهَتِه، فيَمنَعُه مِنَ النُّفوذِ إلى حَيثُ وُجِّهَ[٦]

ثانياً: تعريف التعارض اصطلاحًا

عرّف الأصوليون التعارض بأنه: تقابل دليلين أو أمارتين على وجه يقتضي تنافي مدلوليهما بحسب الظاهر، بحيث يدل أحدهما على حكم ويقتضي الآخر نقيضه أو ما ينافيه.[٧] أما عند المحدثين فيُقصد به ورود روايتين أو أكثر يظهر من دلالتها التنافي أو الاختلاف في الحكم أو المضمون، بما يستدعي البحث عن طريقة للجمع بينهما أو الترجيح أو التخيير عند تعذر الجمع.[٨]

والتَّعارُضُ:هو تَقابُلُ الدَّليلَينِ على سَبيلِ المُمانَعةِ[٩] .

وقيلَ هو: تَقابُلُ الأمرَينِ على وجهٍ يَمنَعُ كُلٌّ مِنهما مُقتَضى صاحِبِه .[١٠]

وقيلَ هو: تَقابُلُ الحُجَّتَينِ المُتَساويَتَينِ على وجهٍ لا يُمكِنُ الجَمعُ بَينَهما بوَجهٍ[١١] .

وقيلَ هو: تَقابُلُ الحُجَّتَينِ نَفيًا وإثباتًا في زَمانٍ واحِدٍ .[١٢]

ثالثاً: الفرق بين التعارض الحقيقي والتعارض الظاهري

التعارض الحقيقي هو التنافي الواقعي بين دليلين بحيث يمتنع اجتماعهما أو صدقهما معًا في الواقع، وهذا النوع لا يقع في الأدلة الشرعية الصادرة من الشارع الحكيم؛ لأن الشريعة منزّهة عن التناقض والاختلاف.[١٣] أما التعارض الظاهري فهو ما يبدو للمجتهد من تنافٍ بين دليلين أو روايتين عند النظر الأولي، مع إمكان الجمع بينهما أو رفع التعارض بإحدى الوسائل العلمية المعتمدة، كالتخصيص أو التقييد أو الترجيح. ولذلك فإن أكثر موارد التعارض في الروايات هي من قبيل التعارض الظاهري لا الحقيقي.[١٤]

المحور الثاني: أسباب وقوع التعارض بين الروايات

تتعدد الأسباب التي تؤدي إلى ظهور التعارض بين الروايات، وقد اهتم علماء الإمامية ببيان هذه الأسباب للكشف عن حقيقة الاختلاف بين الأخبار وتمييز التعارض الظاهري من الحقيقي. ومن أبرز هذه الأسباب ما يأتي:

أولاً: اختلاف ظروف صدور الروايات

قد تصدر الروايات في ظروف وأحوال مختلفة، فيجيب الإمام (عليه السلام) عن سؤال معين بما يناسب حالة السائل أو الظروف المحيطة به، ثم يصدر جواب آخر في ظرف مختلف، فيظهر التعارض بين الروايتين عند إغفال تلك الملابسات. ولذلك يُعدّ فهم ظروف صدور الرواية من أهم الوسائل لفهم المراد الحقيقي منها.[١٥]

ثانياً: التقية وأثرها في اختلاف النصوص

تُعدّ التقية من الأسباب المهمة لاختلاف بعض الروايات، إذ كان الأئمة (عليهم السلام) يعيشون في ظروف سياسية واجتماعية صعبة تفرض عليهم أحيانًا موافقة الرأي السائد دفعًا للضرر عن أنفسهم أو عن أتباعهم. ولهذا وردت بعض الروايات موافقة لمذاهب أخرى، مما أدى إلى ظهور التعارض بينها وبين روايات أخرى صدرت لبيان الحكم الواقعي.[١٦]

ثالثاً: النقل بالمعنى واختلاف ألفاظ الرواية

كان بعض الرواة ينقلون مضمون الحديث ومعناه دون الالتزام بالألفاظ نفسها التي صدرت عن المعصوم (عليه السلام)، الأمر الذي قد يؤدي إلى اختلاف في العبارات أو الدلالات، وربما يُوهم بوجود تعارض بين الروايات. لذلك اهتم علماء الحديث بدراسة ألفاظ الروايات ومقارنتها للكشف عن مدى تأثير النقل بالمعنى في اختلاف النصوص.[١٧]

رابعاً: النسخ وتعدد مراحل التشريع

من أسباب التعارض الظاهري بين الروايات أن يكون أحد النصين ناسخًا للآخر، حيث تقتضي الحكمة التشريعية أحيانًا انتقال الحكم من مرحلة إلى أخرى وفق مصالح العباد وظروفهم. وعند الجهل بتاريخ صدور الروايتين قد يظهر التعارض بينهما، بينما يكون الواقع أن أحدهما متقدم والآخر متأخر ناسخ له.[١٨]

خامساً: اشتباه الرواة أو الخطأ في النقل

قد يقع بعض الرواة في السهو أو الاشتباه أثناء حفظ الرواية أو نقلها، مما يؤدي إلى اختلاف في النص أو المضمون. كما قد يحدث التصحيف أو التحريف في بعض ألفاظ الروايات خلال عملية التدوين والنقل، وهو ما قد ينتج عنه تعارض ظاهري بين الأخبار يستدعي التحقيق في الأسانيد والمتون لتمييز الصحيح من غيره.[١٩]

المبحث الثاني: طرق علاج التعارض الروائي عند علماء الشيعة

يُعدّ علاج التعارض الروائي من أهم المباحث التي اهتم بها علماء الشيعة الإمامية، لما له من دور أساسي في الحفاظ على انسجام النصوص الشرعية وصحة عملية الاستنباط الفقهي. وقد وضع العلماء مجموعة من القواعد والضوابط العلمية لمعالجة ما يظهر من تعارض بين الروايات، بما ينسجم مع مبدأ عدم التناقض في الشريعة الإسلامية. وتتنوع هذه المعالجات بين الجمع بين الروايات ما أمكن، أو الترجيح بين بعضها عند تعذر الجمع، أو اللجوء إلى التخيير في بعض الموارد الخاصة. وقد أسهمت هذه المناهج في بناء منهج استدلالي دقيق مكّن الفقهاء من التعامل مع الأخبار المختلفة بصورة علمية ومنظمة.

المحور الأول: الجمع العرفي بين الروايات

يُعدّ الجمع العرفي من أهم المناهج التي اعتمدها علماء الإمامية في معالجة التعارض الظاهري بين الروايات، وهو يقوم على أساس فهم النصوص الشرعية وفق القواعد اللغوية والعرفية التي يعتمدها أهل اللسان في التخاطب. ويهدف هذا المنهج إلى رفع التعارض الظاهري دون إسقاط أي رواية متى ما أمكن التوفيق بينها، انطلاقًا من مبدأ حجية جميع الأخبار المعتبرة. كما يُعدّ الجمع العرفي المرحلة الأولى في التعامل مع الأخبار المتعارضة قبل الانتقال إلى الترجيح أو غيره من الطرق. وقد أسهم هذا المنهج في حفظ وحدة النصوص الشرعية ومنع تضاربها في نظر المجتهد. ويعتمد الفقيه فيه على القرائن الداخلية والخارجية لفهم المراد الحقيقي من الروايات. ومن ثمّ فإن الجمع العرفي يمثل أسلوبًا علميًا دقيقًا ينسجم مع طبيعة الخطاب الشرعي.[٢٠]

أولاً: مفهوم الجمع العرفي

الجمع العرفي هو محاولة التوفيق بين الروايات التي يظهر بينها تعارض ظاهري بحيث تُحمل كل رواية على معنى لا ينافي الأخرى، وفق ما يفهمه العرف اللغوي والعقلائي. ويُشترط فيه أن يكون الجمع مقبولًا عند أهل العرف ولا يعتمد على تكلف أو تكلّف في التأويل. كما يهدف إلى الحفاظ على دلالة كل نص شرعي دون إلغاء أحدهما أو طرحه. ويُعدّ هذا المنهج تعبيرًا عن دقة الفقه الإمامي في التعامل مع النصوص. ويساعد في كشف المعنى الأعمق للروايات عند دراستها في سياقها العام. ومن خلاله يتم تجاوز الإشكال الظاهري دون اللجوء إلى التعارض الحقيقي.[٢١]

ثانياً: حمل العام على الخاص

يُقصد بحمل العام على الخاص تقييد الحكم الوارد بصيغة العموم بما ورد في رواية أخرى ذات دلالة أخص، بحيث تُفسَّر الرواية العامة في ضوء الرواية الخاصة. ويُعدّ هذا الأسلوب من أهم صور الجمع العرفي وأكثرها استعمالًا في الفقه الإمامي. ويساعد هذا المنهج في إزالة التعارض الظاهري بين النصوص التي قد يبدو أحدها عامًا والآخر مقيدًا بحالة معينة. كما يحقق انسجامًا في الدلالة التشريعية من خلال الجمع بين الروايتين بدل طرح إحداهما. ويعتمد الفقيه في ذلك على القرائن السياقية والروائية التي تحدد حدود الحكم. وبذلك تُحفظ النصوص الشرعية من التناقض الظاهري ويُفهم الحكم بدقة أكبر.[٢٢]

ثالثاً: حمل المطلق على المقيد

يقوم هذا الأسلوب على تقييد الرواية المطلقة بما ورد في رواية أخرى مقيدة، بحيث لا يُعمل بالإطلاق على وجهه الكامل بل يُفهم في ضوء القيد الوارد. ويُعدّ من القواعد الأصولية المهمة التي تسهم في رفع التعارض الظاهري بين الأخبار. كما يساعد على تحديد دائرة الحكم الشرعي بدقة وفق ما ورد في مجموع الروايات. ويُظهر هذا المنهج انسجام النصوص الشرعية وعدم تناقضها عند الفهم الدقيق. ويعتمد الفقيه فيه على مقارنة الروايات وتحليل ألفاظها للوصول إلى المعنى المراد. ومن خلاله يتم الجمع بين الأدلة دون إلغاء أي منها.[٢٣]

رابعاً: حمل الظاهر على الأظهر

إذا تعارضت روايتان إحداهما ظاهرة الدلالة والأخرى أظهر وأقوى في المعنى، فإن المنهج الأصولي يقتضي تقديم الأظهر وحمل الظاهر عليه. ويهدف هذا الأسلوب إلى تحقيق أقصى درجات الانسجام بين الروايات المتعارضة ظاهريًا. كما يُعدّ من تطبيقات الفهم العرفي للنصوص حيث يُقدَّم ما كان أوضح دلالة عند التعارض. ويساعد هذا المنهج في ترجيح الفهم الأقوى دون إلغاء الرواية الأخرى بشكل كامل. ويعتمد الفقيه على قوة الدلالة ووضوح السياق في تحديد الأظهر. ومن ثمّ يتحقق الجمع بين الروايات بصورة علمية دقيقة.[٢٤]

خامساً: أمثلة تطبيقية من الروايات

من التطبيقات الفقهية للجمع العرفي ما ورد في اختلاف الروايات المتعلقة ببعض أحكام العبادات، كالصلاة أو الطهارة، حيث تُحمل بعض الروايات على حالات خاصة وأخرى على حالات عامة. كما قد تُفسَّر رواية مطلقة برواية أخرى مقيدة أو تُجمع الروايات بحسب اختلاف الظروف والملابسات. وقد اعتمد الفقهاء الإمامية هذا المنهج في العديد من أبواب الفقه لرفع التعارض الظاهري بين الأخبار. ويساعد هذا الأسلوب في الوصول إلى حكم شرعي منسجم يجمع بين مختلف الأدلة. كما يُظهر مرونة المنهج الاستدلالي في الفقه الإمامي. ويؤكد أن التعارض غالبًا ما يكون ظاهريًا يمكن رفعه بالتأمل الدقيق في النصوص.[٢٥]

المحور الثاني: الترجيح بين الروايات المتعارضة

يُعدّ الترجيح من أهم الطرق التي يلجأ إليها علماء الإمامية عند تعذر الجمع العرفي بين الروايات المتعارضة ظاهريًا، حيث يتم اختيار الرواية الأقوى دلالة أو سندًا وفق ضوابط علمية دقيقة. ويقوم هذا المنهج على تقديم إحدى الروايتين على الأخرى بناءً على مرجحات معتبرة شرعًا وعقلًا، بما يضمن الوصول إلى الحكم الشرعي الأقرب للواقع. ويُعدّ الترجيح مرحلة متقدمة في معالجة التعارض بعد استنفاد إمكانات الجمع بين النصوص.

أولاً: مفهوم الترجيح

الترجيح هو تقديم إحدى الروايتين المتعارضتين ظاهريًا على الأخرى لوجود مرجّح شرعي أو علمي يجعلها أقوى في الاعتبار. ويُشترط فيه أن يكون التعارض غير قابل للجمع، وأن تتوفر في إحدى الروايتين صفات تقوي جانبها. وقد اعتنى الأصوليون ببيان ضوابطه وأنواعه ومرجحاته، لما له من دور أساسي في عملية الاستنباط الفقهي.[٢٦]

ثانياً: الترجيح بموافقة القرآن الكريم

يُعدّ القرآن الكريم المرجع الأعلى في التشريع الإسلامي، لذا تُقدَّم الرواية الموافقة له على غيرها عند التعارض. فإذا خالفت إحدى الروايات ظاهر القرآن الكريم قُدّمت الرواية الموافقة له باعتبارها أقرب إلى الصواب. ويُعدّ هذا المرجح من أقوى المرجحات في منهج علماء الإمامية، لأنه يرتبط بالنص القطعي الثبوت والدلالة.[٢٧]

ثالثاً: الترجيح بمخالفة العامة

من المرجحات المهمة عند الإمامية تقديم الرواية التي تخالف رأي "العامة" (أي المذاهب الأخرى) على الرواية الموافقة لهم، وذلك استنادًا إلى الروايات العلاجية الواردة عن الأئمة (عليهم السلام). ويُفهم من ذلك أن المخالفة تُعدّ قرينة على صدور الرواية لبيان الحكم الواقعي. وقد وظّف الأصوليون هذا المرجح في معالجة كثير من موارد التعارض.[٢٨]

رابعاً: الترجيح بالأشهرية بين الأصحاب

ويقصد به تقديم الرواية التي اشتهر العمل بها بين فقهاء الإمامية على غيرها من الروايات الأقل شهرة. ويُعدّ هذا المرجح كاشفًا عن اعتماد الأصحاب على تلك الرواية واعتبارها أقرب إلى الصواب. كما يُستفاد منه قوة الاستناد التاريخي والفقهي للرواية. وقد اعتبره عدد من الأصوليين من المرجحات المعتبرة في باب التعارض.[٢٩]

خامساً: الترجيح بقوة السند ووثاقة الرواة

يُعدّ سند الرواية ووثاقة رواتها من أهم معايير الترجيح، حيث تُقدَّم الرواية التي يكون سندها أقوى وأوثق على غيرها. ويعتمد ذلك على علم الرجال الذي يدرس أحوال الرواة من حيث العدالة والضبط. وكلما كان السند أكثر وثوقًا زادت قوة الرواية في مقام الاستدلال. ويُعدّ هذا المرجح من أكثر المرجحات استخدامًا في الفقه الإمامي.[٣٠]

المحور الثالث: التخيير والتوقف

يُعدّ التخيير والتوقف من المراحل المتأخرة في معالجة التعارض الروائي عند علماء الإمامية، حيث يُلجأ إليهما عند تعذر الجمع العرفي وعدم إمكانية الترجيح بين الروايات المتعارضة.

ويعكس هذا المنهج دقة المدرسة الأصولية في التعامل مع الأخبار، إذ لا يتم إسقاط الروايات بسهولة، بل تُبحث جميع إمكانات العمل بها وفق ضوابط علمية دقيقة.

أولاً: مفهوم التخيير عند تعذر الجمع والترجيح

التخيير هو حكم المجتهد بجواز العمل بأيٍّ من الروايتين المتعارضتين بعد عدم إمكان الجمع بينهما أو ترجيح إحداهما على الأخرى، بحيث يكون المكلف مخيرًا في اختيار أي منهما للعمل بها. ويُعدّ هذا الأصل من الحلول العملية التي تمنع تعطيل النصوص الشرعية عند عدم وجود مرجّح واضح. وقد بحث الأصوليون شروط التخيير وحدوده ومجالات تطبيقه في الفقه الإمامي.[٣١]

ثانياً: أدلة التخيير في الروايات العلاجية

استند علماء الإمامية في إثبات التخيير إلى الروايات العلاجية الواردة عن الأئمة (عليهم السلام)، والتي تأمر عند تعارض الأخبار بالأخذ بأيٍّ منها في حال عدم وجود مرجّح. ومن أبرز هذه النصوص ما ورد في مقبولة عمر بن حنظلة وغيرها من الروايات التي تبيّن طرق التعامل مع اختلاف الأخبار. وقد اعتُبرت هذه الروايات دليلًا شرعيًا على مشروعية التخيير في موارد خاصة.[٣٢]

ثالثاً: موارد التوقف عند بعض الأصوليين

يرى بعض الأصوليين أن التوقف يُلجأ إليه عند فقدان المرجحات وعدم وضوح طريق التخيير، بحيث يمتنع المجتهد عن إصدار حكم ظني في المسألة حتى تتضح القرائن أو يظهر دليل راجح. ويُقصد بالتوقف عدم الإفتاء أو التوقف العملي عن العمل بأحد الخبرين المتعارضين. وقد اختلفت المدارس الأصولية في مدى سعة هذا المورد وحدوده، إلا أنه يُعدّ خيارًا احتياطيًا لضمان سلامة الاستنباط.[٣٣]

المبحث الثالث الروايات العلاجية ودورها في حل التعارض

يُعدّ مبحث الروايات العلاجية من المباحث المهمة في علم الأصول والحديث عند علماء الإمامية، لما له من دور مباشر في معالجة التعارض الظاهري بين الروايات. إذ تمثل هذه الروايات الأساس الذي اعتمد عليه الأصوليون في وضع القواعد المنظمة للجمع والترجيح والتخيير بين الأخبار. كما تكشف عن المنهج الإمامي في التعامل مع اختلاف النصوص بما يضمن الحفاظ على وحدة الحكم الشرعي وعدم الوقوع في التناقض. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الروايات وبيان دورها في حل الإشكالات الروائية.

المحور الأول: مفهوم الروايات العلاجية

تُعدّ الروايات العلاجية من أهم الأدلة الحديثية التي اعتمد عليها علماء الإمامية في معالجة التعارض الظاهري بين الأخبار، إذ تمثل الإطار العام الذي يحدد منهج التعامل مع الروايات المختلفة عند عدم إمكان الجمع بينها مباشرة. وقد اكتسبت هذه الروايات أهمية خاصة في الفكر الأصولي، لأنها ترسم القواعد العامة التي يرجع إليها المجتهد عند حصول التعارض في النصوص الشرعية.

أولاً: تعريفها وأهميتها

الروايات العلاجية هي مجموعة من النصوص الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) التي تبين كيفية التعامل مع الروايات المتعارضة، من خلال وضع قواعد مثل الترجيح، أو التخيير، أو الأخذ بما وافق الكتاب والسنة، أو غير ذلك من الضوابط. وتكمن أهميتها في أنها تمثل المرجع العملي لحل الإشكالات الروائية، وتمنع من إسقاط الأخبار أو تعطيلها دون ضابط علمي. كما تسهم في ضبط عملية الاستنباط الفقهي وتوجيهها نحو الفهم الصحيح للنصوص.[٣٤]

ثانياً: مكانتها في الفكر الأصولي الإمامي

احتلت الروايات العلاجية مكانة مركزية في الفكر الأصولي الإمامي، حيث اعتمد عليها الأصوليون في بناء قواعد باب التعارض والترجيح.

وقد اعتُبرت هذه الروايات كاشفة عن منهج أهل البيت (عليهم السلام) في التعامل مع اختلاف الأخبار، مما منحها حجية خاصة في الاستدلال الفقهي. كما شكلت أساسًا نظريًا لتطوير علم الأصول عند الإمامية، وأسهمت في تنظيم العلاقة بين النصوص الشرعية المختلفة.[٣٥]

المحور الثاني: أهم الروايات العلاجية عند الإمامية

تُعدّ الروايات العلاجية من أهم المرتكزات التي اعتمدها علماء الإمامية في معالجة التعارض الظاهري بين الأخبار، إذ تمثل الإطار العملي الذي يضبط كيفية التعامل مع اختلاف الروايات عند عدم إمكان الجمع بينها. وقد تنوعت هذه النصوص الواردة عن الأئمة (عليهم السلام) في مضمونها، لكنها اتفقت على وضع قواعد منهجية تساعد الفقيه في الوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح.

أولاً: مقبولة عمر بن حنظلة

تُعدّ مقبولة عمر بن حنظلة من أبرز الروايات المعتمدة في باب القضاء والتعارض، حيث اشتملت على بيان مرجحات مهمة عند اختلاف الحكم بين الروايات، كالأخذ بالأعدل والأفقه والأصدق. وقد استند إليها الأصوليون في تأسيس قاعدة الترجيح عند التعارض، لما تحمله من دلالة واضحة على تنظيم عملية الاستنباط.[٣٦]

ثانياً: مرفوعة زرارة

وهي من الروايات التي وردت في سياق بيان اختلاف الأخبار وطرق التعامل معها، حيث تشير إلى ضرورة الرجوع إلى الضوابط الشرعية عند فقدان المرجحات. وقد ناقشها العلماء من حيث السند، إلا أنهم اعتمدوا مضمونها في بناء بعض القواعد الأصولية المتعلقة بالتخيير والترجيح.[٣٧]

ثالثاً: الروايات الدالة على الأخذ بما وافق الكتاب

وردت نصوص عديدة تؤكد ضرورة عرض الروايات على القرآن الكريم، فما وافقه يُعمل به وما خالفه يُطرح. وتُعد هذه القاعدة من أهم الأسس في منهج الإمامية، لأنها تجعل القرآن الكريم الميزان الأعلى في قبول الأخبار وتمييز الصحيح منها.[٣٨]

رابعاً: الروايات الدالة على الأخذ بما خالف العامة

تُشير بعض الروايات إلى أن من علامات صحة الرواية أن تكون مخالفة لآراء "العامة"، أي غير الإمامية، خاصة عند تعارض الأخبار. وقد اعتمد الأصوليون هذا المرجح باعتباره كاشفًا عن الصدور الواقعي للرواية، مما يساعد في رفع التعارض الظاهري بين النصوص.[٣٩]

المحور الثالث: آراء العلماء في تطبيق الروايات العلاجية

حظيت الروايات العلاجية باهتمام كبير عند علماء الإمامية، إذ شكّلت الأساس النظري والعملي في معالجة التعارض بين الأخبار. وقد تنوعت آراء الأصوليين في كيفية فهم هذه الروايات وتطبيقها، تبعًا لاختلاف مناهجهم في الاستنباط ودقة تحليلهم للنصوص الحديثية، وفيما يأتي عرض لأبرز آرائهم:

أولاً: رأي الشيخ الطوسي

يُعدّ الشيخ الطوسي من أوائل العلماء الذين أسسوا لبحث التعارض الروائي بصورة منهجية، حيث أكد ضرورة الجمع بين الأخبار ما أمكن، ثم الترجيح عند تعذر الجمع، مستندًا إلى القرائن الروائية والعقلائية. كما اعتبر الروايات العلاجية أساسًا في تنظيم التعامل مع الأخبار المختلفة، وبيّن في كتبه الفقهية والأصولية أهمية العمل بها في ضبط الاستنباط.[٤٠]

ثانياً: رأي العلامة الحلي

ذهب العلامة الحلي إلى تأكيد حجية الروايات العلاجية، واعتبرها من أهم الأدلة في باب التعارض، مع التركيز على قواعد الترجيح مثل موافقة الكتاب ومخالفة العامة. كما توسع في تحليل مراتب الترجيح، وبيّن أن الجمع العرفي مقدّم ما أمكن، وإلا يُصار إلى الترجيح وفق الضوابط المقررة عند الأصوليين.[٤١]

ثالثاً: رأي الشيخ الأنصاري

قدّم الشيخ الأنصاري معالجة دقيقة لمسألة التعارض الروائي، حيث ركّز على التفصيل بين مراحل الجمع والترجيح والتخيير. واعتبر أن الروايات العلاجية تمثل الإطار العام الذي يُرجع إليه عند فقدان القرائن الخاصة، مع الاهتمام بتحليل الدلالة والسند بشكل دقيق للوصول إلى الحكم الشرعي الأقرب للواقع.[٤٢]

رابعاً: رأي السيد الخوئي

يرى السيد الخوئي أن الروايات العلاجية ذات أهمية كبيرة في باب التعارض، إلا أنه شدّد على ضرورة التدقيق في أسانيدها ودلالاتها قبل الاستناد إليها. كما ذهب إلى أن بعض هذه الروايات تُفهم في إطار القواعد الأصولية العامة، وأن تطبيقها يكون وفق ضوابط علمية صارمة تضمن عدم التوسع غير المبرر في الترجيح أو التخيير.[٤٣]

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين، وبعد؛ فقد تناول هذا البحث موضوع التعارض الروائي وطرق العلاج عند علماء الشيعة الإمامية، بوصفه من أهم المباحث الأصولية والحديثية المرتبطة بعملية استنباط الأحكام الشرعية. وقد سعى البحث إلى بيان مفهوم التعارض الروائي وأسبابه، واستعراض أبرز المناهج التي اعتمدها علماء الإمامية في معالجته، مع التركيز على الروايات العلاجية ودورها في حل التعارض بين الأخبار. ومن خلال هذه الدراسة أمكن التوصل إلى جملة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج

١. تُمثّل الروايات الواردة عن النبي الأكرم (ﷺ) وأهل البيت (عليهم السلام) مصدرًا أساسيًا للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة التعارض بين الأخبار وطرق معالجته.

٢. إن التعارض الحقيقي بين الروايات الشرعية غير متصور في الشريعة الإسلامية، وما يوجد في الغالب هو تعارض ظاهري ناشئ عن أسباب متعددة يمكن معالجتها بالوسائل العلمية.

٣. ترجع أسباب التعارض الروائي إلى عوامل مختلفة، من أبرزها اختلاف ظروف صدور الروايات، والتقية، والنقل بالمعنى، والنسخ، وأخطاء بعض الرواة أو اختلاف طرق النقل.

٤. يُعدّ الجمع العرفي المرحلة الأولى في علاج التعارض، وقد اعتمده علماء الإمامية بوصفه الطريق الأساس للحفاظ على حجية الروايات والعمل بها جميعًا متى أمكن ذلك.

٥. يشكل الترجيح بين الروايات المتعارضة منهجًا مهمًا عند تعذر الجمع، ويعتمد على مجموعة من المرجحات، كموافقة القرآن الكريم، ومخالفة العامة، والأشهرية بين الأصحاب، وقوة السند ووثاقة الرواة.

٦. تمثل الروايات العلاجية الأساس الشرعي الذي استند إليه الأصوليون في وضع قواعد علاج التعارض، ومن أبرزها مقبولة عمر بن حنظلة ومرفوعة زرارة.

٧. اختلفت مناهج العلماء في تطبيق الروايات العلاجية تبعًا لاختلاف مبانيهم الأصولية، إلا أنهم اتفقوا على ضرورة الاستفادة منها في معالجة التعارض بين الأخبار.

٨. أسهمت جهود علماء الإمامية في بناء منهج علمي متكامل للتعامل مع الروايات المتعارضة، مما انعكس إيجابًا على دقة الاستنباط الفقهي واستقرار الأحكام الشرعية.

ثانياً: التوصيات

١. الاهتمام بالدراسات المتخصصة في الروايات العلاجية وتحقيق نصوصها وتحليل أسانيدها ودلالاتها.

٢. تشجيع الباحثين على دراسة التطبيقات الفقهية المعاصرة لقواعد علاج التعارض الروائي في مختلف أبواب الفقه.

٣. توسيع العناية بعلم الحديث وعلم الرجال؛ لما لهما من دور أساسي في تمييز الروايات وترجيح بعضها على بعض.

٤. الإفادة من المناهج الأصولية الحديثة في دراسة التعارض الروائي بما ينسجم مع مباني المدرسة الإمامية.

٥. العمل على إعداد بحوث مقارنة بين مناهج علماء الإمامية وغيرهم من علماء المسلمين في معالجة التعارض بين الروايات؛ لإبراز الجوانب العلمية المشتركة والمميزة في هذا المجال.

المصادر

اولا : القران الكريم

ثانيا :-الكتب والمراجع

١. أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٢. أحمد بن محمد الفيومي، المصباح المنير، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٣. أحمد حسن كاظم، الروايات العلاجية وأثرها في رفع التعارض بين الأخبار عند الإمامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠١٩م.

٤. أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم.

٥. أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، محمود فرج العقدة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.

٦. الحسن بن يوسف العلامة الحلي، تهذيب الوصول إلى علم الأصول.

٧. حسين علي جابر، أسباب التعارض الروائي وسبل معالجته في الفكر الأصولي الإمامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢م.

٨. الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، ٢٠٠٧م.
٩. خليل بن إسحاق بن موسى الجندي المالكي المصري، التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، تحقيق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، ط١، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.
١٠. جعفر سبحاني، الموجز في أصول الفقه، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، قم.
١١. زهراء عبد الأمير، التقية وأثرها في اختلاف الروايات الفقهية عند الإمامية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، ٢٠٢٠م.
١٢. رقية فاضل محسن، الروايات المتعارضة وتطبيقاتها الفقهية، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠١٧م.
١٣. الشهيد محمد باقر الصدر، دروس في علم الأصول (الحلقات)، الحلقة الثالثة، ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
١٤. علي عبد الحسين جابر، التعارض بين الروايات وطرق معالجته عند الأصوليين الإمامية، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠١٨م.
١٥. علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ط١، شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، ١٨٩٠م.
١٦. مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول (الرسائل)، ج٢، مؤسسة آل البيت (ع)، قم.
١٧. مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي، بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام، تحقيق: سعد بن غرير بن مهدي السلمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
١٨. محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٩. محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، مؤسسة آل البيت (ع)، قم.
٢٠. محمد بن الحسن الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج١، دار الكتب الإسلامية، قم.
٢١. محمد بن الحسن الطوسي، العدة في أصول الفقه، ج١، مؤسسة آل البيت (ع)، قم.
٢٢. محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، ج٦، مؤسسة آل البيت (ع)، قم.
٢٣. محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠م.
٢٤. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت.
٢٥. محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٧، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.
٢٦. محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج١، مؤسسة الأعلمي، بيروت.
٢٧. محمد رضا المظفر، أصول الفقه، ج٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
٢٨. محمد كريم عبود، منهج الترجيح بين الأخبار المتعارضة عند علماء الإمامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢١م.
٢٩. محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، ط١، دار المدني، السعودية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

هوامش البحث

١ ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج٧، دار صادر، بيروت، ص١٦٨، مادة (عرض).
٢ الفراهيدي الخليل بن أحمد ، قاموس العين ، ،مكتبة النور– دار ومكتبة الهلال،٢٠٠٧ ، ج ، ص٢٧٢
٣ أبو منصور محمد بن احمد الازهري، تهذيب اللغة – تحقيق ومراجعة : محمد عبد المنعم خفاجي، محمود فرج العقدة – طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م.ج١ ،٢٨٩
٤ أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ) : معجم مقاييس اللغة ،المكتبة الشاملة ،المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر،– ١٩٧٩م، ج٤ ، ص٢٦٩ –٢٧٢
٥ أحمد بن محمد الفيومي ، المصباح المنير، دار الفكر، بيروت، د.ت، ج٢، ص ٤٠٣.
٦ .محمد بن عبد الله الزركشي، ، البرهان في علوم القرآن، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٠.ج ٨،ص ١٢٠
٧ محمد رضا، المظفر، أصول الفقه، ج٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ص٢٠٥.
٨ الشهيد محمد باقر الصدر، ، دروس في علم الأصول (الحلقات)، الحلقة الثالثة، ج٢، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص١٦٩.

٩ مظفر الدين أحمد بن علي بن الساعاتي (ت ٦٩٤ هـ) بديع النظام الجامع بين كتاب البزدوي والإحكام، تحقيق: سعد بن غرير بن مهدي السلمي رسالة دكتوراه جامعة أم القرى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، ج٦ ، ص ٦٨٦

١٠ محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ،المحقق: محمد مظهر بقا: ط١، دار المدني، السعودية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م،ج١ ، ص ٥٠٧

١١ علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ هـ): كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، ط١، المكتبة الشاملة ،شركة الصحافة العثمانية، إسطنبول، مطبعة سنده - ١٨٩٠، ج٣ ، ص٧٥

١١٢ خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت ٧٧٦هـ)، لتوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب ،ط١،مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م،ج٢ ، ص٢٠٥

١٣ محمد بن الحسن الطوسي، ، العدة في أصول الفقه، ج١، مؤسسة آل البيت (ع)، قم، ص٣٧٧.

١٤ أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ص٢٨٥.

١٥ محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج٢٧، مؤسسة آل البيت (ع)، قم، ص١١٨؛ وانظر: المظفر، محمد رضا، أصول الفقه، ج٣، ص٢٢١.

١٦ علي عبد الحسين جابر، التعارض بين الروايات وطرق معالجته عند الأصوليين الإمامية، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠١٨م، ص٤٥-٤٨.

١٧ محمد بن الحسن الطوسي، العدة في أصول الفقه، ج١، مؤسسة آل البيت (ع)، قم، ص٣٨١.

١٨ أحمد حسن كاظم، الروايات العلاجية وأثرها في رفع التعارض بين الأخبار عند الإمامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠١٩م، ص٦١-٦٧.

١٩ جعفر سبحاني، الموجز في أصول الفقه، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، قم، ص٢٨٦.

٢٠ نفس المصدر

٢١ مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول، مجمع الفكر الاسلامي ، ١٢٨١ هـ ، ج٢، ص١٤٠.

٢٢ . محمد رضا المظفر، ، أصول الفقه، ج٣، ص٢١٥

٢٣ حسين علي جابر، أسباب التعارض الروائي وسبل معالجته في الفكر الأصولي الإمامي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ٢٠٢٢م، ص١٣٣-١٤٠.

٢٤ محمد بن الحسن الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج١، ص٣٤.

٢٥ رقية فاضل محسن، الروايات المتعارضة وتطبيقاته الفقهية، رسالة ماجستير، كلية الفقه، جامعة الكوفة، ٢٠١٧م، ص٥٢-٥٨.

٢٦ علي عبد الحسين جابر، التعارض بين الروايات وطرق معالجته عند الأصوليين الإمامية، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، ٢٠١٨م، ص٧٣.

٢٧ محمد كريم عبود، منهج الترجيح بين الأخبار المتعارضة عند علماء الإمامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، ٢٠٢١م، ص١١٨.

٢٨ زهراء عبد الأمير، التقية وأثرها في اختلاف الروايات الفقهية عند الإمامية، رسالة ماجستير، جامعة بابل، ٢٠٢٠م، ص٨٨.

٢٩ حسين علي جابر، أسباب التعارض الروائي وسبل معالجته في الفكر الأصولي الإمامي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٢م، ص١٣٥.

٣٠ جعفر سبحاني، الموجز في أصول الفقه، مؤسسة الإمام الصادق (ع)، قم، ص٣١٢

٣١ ؛ أحمد حسن كاظم، الروايات العلاجية وأثرها في رفع التعارض بين الأخبار عند الإمامية، رسالة ماجستير،

٣٢ أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ص٣٦٠؛

٣٣ حسين علي جابر، أسباب التعارض الروائي وسبل معالجته في الفكر الأصولي الإمامي، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، ٢٠٢٢م، ص١٤٢.

٣٤ محمد بن الحسن الطوسي، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، ج١، دار الكتب الإسلامية، قم، ص٣٤؛

٣٥ أحمد حسن كاظم، الروايات العلاجية وأثرها في رفع التعارض بين الأخبار عند الإمامية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ٢٠١٩م، ص٨٠

٣٦ محمد بن الحسن الطوسي، تهذيب الأحكام، ج٦، مؤسسة آل البيت (ع)، قم، ص٢١٩.

٣٧ محمد بن يعقوب الكليني، الكافي، ج٧، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص٤١٢.

٣٨ السيد محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج١، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ص٥٨.
٣٩ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ص٢٧٢.
٤٠ محمد بن الحسن الطوسي، العدة في أصول الفقه، ج١، مؤسسة آل البيت (ع)، قم، ص٣٨٢.
٤١ الحسن بن يوسف العلامة الحلي، ، تهذيب الوصول إلى علم الأصول، ص٢١٤.
٤٢ مرتضى الأنصاري، فرائد الأصول (الرسائل)، ج٢، مؤسسة آل البيت (ع)، قم، ص٢٧٥.
٤٣ أبو القاسم الخوئي، مصباح الأصول، ج٣، مؤسسة الإمام الخوئي، قم، ص٤٠١.